



Friedrich Naumann  
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

# Freedom of Association

دعوة لحضور المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح القوانين

تعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني  
حول إصلاح القوانين

برعاية معالي السيد عمر موسى  
الأمين العام لجامعة الدول العربية

القاهرة، مصر، ١٧-١٨ يناير ٢٠٠٨

خلفية عامة  
وأهداف المؤتمر



# Freedom of Association

## ١. الخلفية والمبررات

استضافت جامعة الدول العربية في ٢٨-٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ المؤتمر الدولي الأول حول: "إصلاح القوانين بين الواقع والطموح" والذي نظّمته مؤسسة فريدريش ناومان ومفوضية المجتمع المدني في جامعة الدول العربية.

وقد جاء هذا المؤتمر من ضمن فعاليات المشروع الأوروبي بعنوان "تعزيز الإطار القانوني للجمعيات من خلال الحوار الوطني وتعزيز قدرات المجتمع المدني" (للمزيد من المعلومات حول المشروع الرجاء العودة إلى الوصلة التالية: [www.arab-laws-reform.net](http://www.arab-laws-reform.net))

خلال المؤتمر، ناقش ممثلون عن مؤسسات جامعة الدول العربية وممثلون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني العربي ومحامون وأكاديميون المبادئ الإرشادية لحرية التجمع في العالم العربي. وفي نقاش مستفيض تمت دراسة ثلاثة قوانين لها أثر كبير على المسار الديمقراطي في العالم العربي وهي: قانون النقابات العمالية وقانون الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات الأهلية. وقد تركّز الحديث بين الفرقاء المعنيين حول أهمية استمرار الحوار من أجل الوصول إلى إجماع وإلى أرضية مشتركة.

أما الخطوط الإرشادية التي تم التوصل إليها فهي لا تعبر عن أكبر قدر من الحرية التي يطمح إليها الجميع ولكنها تعكس التسويات التي يمكن الوصول إليها بين الحكومات والمجتمع المدني. ويمكن أيضا قراءة وتحليل هذه الإرشادات من الموقع الإلكتروني أنف الذكر.

وبذلك يكون مؤتمر القاهرة قد أرسى مرحلة طموحة جديدة من المشروع: تتمثل في مقارنة التشاور على المستوى الوطني حول هذه الإرشادات العامة في الدول الخمسة المعنية بالمشروع وهي الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين ومصر.

وقد اشتملت هذه المرحلة على نقاش مكثف لكل قانون من هذه القوانين في اجتماعات استماع استهدفت صانعي القرار وممثلين عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية للتعرف على مخاوف هذه الجهات وللاستماع إلى وجهات نظر ممثلي المجتمع المدني. وستكون نتائج هذه المرحلة من المشاورات عبارة عن أوراق سياسات يتم فيها التعبير عن المخاوف وعن أفضل السبل من أجل معالجتها بعدد من التوصيات التي تستهدف الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وسيقوم خبراء عرب ودوليين بالتعقيب على هذه الأوراق والتي تهدف إلى وضع مقترحات واقعية للقوانين الثلاثة ولمسودات هذه القوانين.

معلومات خاصة بالمؤتمر:

سيُعقد المؤتمر الدولي الثاني في ١٧-١٨ كانون الثاني ٢٠٠٨، في القاهرة، مصر تحت رعاية جامعة الدول العربية ومفوضية المجتمع المدني وسيشارك فيه المؤسسات المختلفة التابعة لجامعة الدول العربية مثل مجلس وزراء العدل العرب، والمركز العربي للبحوث القضائية والقانونية والبرلمان العربي ومنظمة العمل العربية من أجل إلقاء الضوء على جهود جامعة الدول العربية في مجال الإصلاح.

وسيدعى إلى هذا المؤتمر ممثلين عن الحكومات العربية والمشرعين والبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني والشبكات العربية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية بهذا الموضوع.



# Freedom of Association

## ١. الأهداف

إن الهدف العام من هذا المؤتمر هو كسب تأييد حقيقي لجهود الإصلاح في العالم العربي من قبل الحكومات العربية والمجتمع المدني مما يسهم في الاستقرار السياسي وفي تعزيز المسار الديمقراطي.

من خلال إلقاء الضوء على الطموحات المشتركة للحكومات وللمجتمع المدني يأمل المؤتمر أن يؤسس آلية تنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية المعنية بالتشريعات حول القوانين الثلاثة: قانون الجمعيات، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون النقابات العمالية من أجل تحقيق الإصلاح الضروري لهذه القوانين.

### النتائج المتوقعة:

- قبول متنامي من قبل الحكومات المشاركة في تعزيز العملية الديمقراطية
- تعزيز الحوار بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني
- تفاهات والتزام بالإصلاح السياسي والتشريعي كعامل أساسي وحاسم في العملية الديمقراطية
- خطوات عملية من أجل توسيع الحوار وتعزيزه مع المجتمع المدني
- آلية لاستمرار الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني.

ومن المتوقع أن يخرج المؤتمر ، وبشكل خاص، بأجندة مشتركة أو خطة عمل لا تتضمن فقط إرشادات حول الحوار والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني حول هذه القوانين بل أيضا بخطوات ملموسة يلتزم بها الطرفين من أجل استمرار هذا الحوار. وستكون خطة العمل مبنية على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال العملية التشاورية الوطنية والتي سيتم تعزيزها على المستوى الإقليمي. كما أن المؤتمر سيبسعى إلى توفير آلية للتعاون والتنسيق على المستوى العربي مع دور مميز ومحدد لجامعة الدول العربية وهيئاتها في إطلاق آلية للتنسيق.

وسيلقي المؤتمر الضوء أيضا على النتائج الأخرى التي تم التوصل إليها في مبادرات أخرى عربية ودولية أخرى حول موضوع حرية التجمع مثل مشروع إدارة الحكم ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة الإصلاح العربي والشبكة اليورو متوسطة لحقوق الإنسان والمركز الدولي للقانون غير الربحي وسيعمل أيضا على إيجاد أرضية تواصل مع هذه المبادرات من أجل التعاون المستقبلي.

### أجندة المؤتمر

#### الموضوع الأول

جامعة الدول العربية والإصلاح: المؤسسات والآليات، والجهات الفاعلة، والصلاحيات القانونية، صنع القرار وآلياته ومدى فاعلية هذه الآليات. تقييم عام لما سبق منذ إعلان تونس في عام ٢٠٠٤.

الرؤية الأوروبية والالتزام بالإصلاح في العالم العربي: الآليات المتبعة، المبادرات المختلفة، والانجازات المتحققة. تقييم نقدي للتقدم الحاصل منذ البدء بمسار برشلونة وصولا إلى سياسة الجوار الأوروبية.

#### الموضوع الثاني



# Freedom of Association

عرض لنتائج العملية التشاورية والأوراق التي حضرها الخبراء الوطنيون وملاحظات الخبراء الإقليميون والدوليون عليها.

- التحديات الأمنية الداخلية: تحدي الجماعات الإسلامية للشرعية السياسية للحكومات العربية، التحديات المتعلقة بالانقسام الاثني والعرفي والطائفي والتطرف الديني والتحديات الاقتصادية.
- التحديات الأمنية الخارجية: تحدي الآتي من دول الجوار وتحديات السياسات الدولية
- مخاوف الحكومات الناجمة من طبيعة المجتمع المدني: النشأة، التحولات في الأدوار، التقييدات القانونية والبنوية. تقييم للنجاحات والتحديات.

من خلال طرح هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

كيف يمكن أن نعالج هذه المخاوف عند صياغة القوانين مع مراعاة المعايير الدولية؟ هل هناك تجارب ناجحة في هذا الصدد؟ هل يمكن أن تتكامل هذه المقاربة بالنجاح في الدول العربية؟

## الموضوع ٢

ما هو نوع الحوار المطلوب بين الحكومات العربية والمجتمع المدني وما هي آلية هذا الحوار؟ على الصعيد المحلي والعربي وعلى الصعيد الأوروبي والدولي؟

## الموضوع ٤

صياغة سياسات وطنية وإقليمية بالاستفادة من تجارب من الدول العربية ومن أوروبا.

## تقديم الأوراق

سيتم تحضير برنامج المؤتمر بناء على المادة والاقتراحات التي سيتقدم بها المشاركون، لذلك فإننا نرحب بأية أفكار أو إسهامات حول الموضوعين رقم ١ و٢.

سيعالج الخبراء الوطنيون الموضوع رقم ٢

أما الموضوع رقم ٤ فسيتم بحثه في ورشات عمل تفاعلية حول كل قانون من القوانين المعنية.

الرجاء إرسال ملخص للأوراق المقترحة وعناوينها بتاريخ أقصاه ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧ والورقة بشكلها النهائي بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٨.

يتم تقديم الأوراق بواسطة البريد الإلكتروني على العناوين التالية:

عباب مراد (للأوراق باللغتين العربية والانجليزية)

بريد الكتروني: [ubab.murad@fnst.org](mailto:ubab.murad@fnst.org)

أو

[Annemie.dewinter@fnst.org](mailto:Annemie.dewinter@fnst.org)

لمقترح الاوراق باللغة الانجليزية

ستكون مسودة البرنامج المفصلة جاهزة في شهر كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٧.



# Freedom of Association

## المشاركون في المؤتمر

- مؤسسات جامعة الدول العربية
- الحكومات العربية والمشرعين
- مؤسسات المجتمع المدني
- الأكاديميون والمثقفون العرب
- المنظمات الدولية المعنية
- مؤسسات الأمم المتحدة
- مؤسسات الاتحاد الأوروبي المعنية

## لغة المؤتمر

ستكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية المعتمدة في المؤتمر. وسيتم توفير ترجمة من وإلى الانجليزية.

## الأمر اللوجستية

سيكون موعد الوصول إلى القاهرة في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٨. وستكون المغادرة في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٨. مكان انعقاد المؤتمر: مقر جامعة الدول العربية الفندق حيث إقامة المشاركين: يبلغ عنه في وقت لاحق أيام المؤتمر هي ١٧-١٨ كانون الثاني.

سيقوم المنظمون بتغطية نفقات السفر والإقامة للمشاركين من لبنان والأردن وفلسطين وسوريا والمغرب وتونس والجزائر كما سيغطي المنظمون إقامة المشاركين المصريين من الآتين من خارج القاهرة.

وسيغطي المنظمون أيضا إقامة ممثلين عن الدول العربية الأخرى. على أن يتم تغطية نفقات السفر من قبل الدول المشاركة.

يشجع المشاركون المنظمات الدولية على المشاركة في هذا الحدث الهام ويأملون بأن تقوم هذه المنظمات بتغطية نفقات السفر والإقامة. سيوفر المنظمون التسهيلات اللوجستية للمشاركين وسيوفرون لهم وجبات الطعام خلال أعمال المؤتمر.

لمزيد من المعلومات وآخر التحديثات الرجاء زيارة الوصلة التالية ([www.arab-laws-reform.net](http://www.arab-laws-reform.net))

## المتابعة

ليس الهدف من هذا المؤتمر أن يكون نهاية بحد ذاته. انه خطوة على طريق تأسيس صلات وآليات وإجراءات لتعاون مستقبلي على المستوى العملي وعلى المستوى السياسي.

ويدعم المشروع تعريف آليات للتعاون بين المجتمع المدني وجامعة الدول العربية حول القوانين الثلاثة ويعمل على تحقيقها. نتمنى على المشاركين أن يتقدموا باقتراحات عملية ويخطط من أجل تحقيق الاستدامة والاستمرارية وذلك لمناقشتها في المؤتمر الدولي.